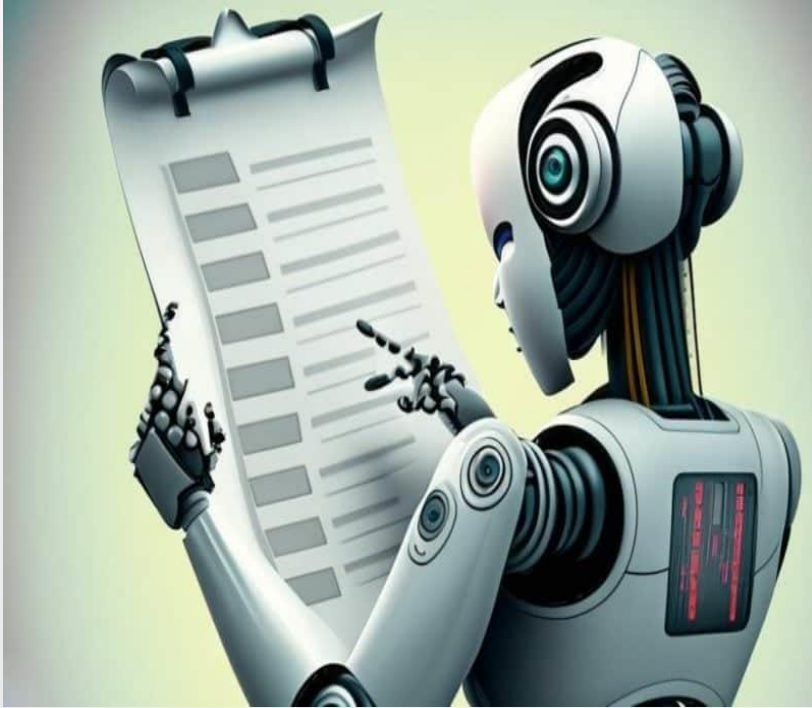




الذكاء الاصطناعي والقضاء المحاضرة السادسة

أ.د. رشا علي الدين
أستاذ القانون الدولي الخاص



١. أهم القوانين المتصلة بالذكاء الاصطناعي
٢. الذكاء الاصطناعي والمحاماة
٣. الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي
٤. التجارب العالمية في استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

محاورة المذاكرة



الذكاء الاصطناعي والتشريعات

كندا

تعد كندا من أوائل الدول في العالم التي اقترحت قانونًا لتنظيم الذكاء الاصطناعي. ويقدم قانون الذكاء الاصطناعي والبيانات (AIDA) نهجًا متوازنًا لتنظيم الذكاء الاصطناعي، يدعم الابتكار المسؤول ويضمن وصول الشركات الكندية الكبرى إلى الأسواق الدولية، مع مراعاة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أيضًا.



الولايات المتحدة الامريكية

تعمل الولايات المتحدة أيضًا على اتخاذ تدابير لتعزيز مساهمة أنظمة الذكاء الاصطناعي، نظرًا للتأثيرات المحتملة على الأمن القومي والتعليم. ترغب الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات في معرفة ما إذا كان بالإمكان اتخاذ إجراءات توفر ضمانات بأن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قانونية وفعالة وأخلاقية وآمنة وجديرة بالثقة.

فرنسا

في الوقت الحالي، ليس لدى فرنسا قانون مخصص ينظم الذكاء الاصطناعي أو صناعة الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، تشارك الحكومة الفرنسية والسلطات التنظيمية بنشاط في المناقشات على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن تنظيم الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك العملية التشريعية لقانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي.





أسبانيا

في أغسطس، صدر المرسوم الملكي الإسباني رقم ٢٠٢٣/٧٢٩ بشكل منفصل ينص على إنشاء الوكالة الإسبانية الجديدة للإشراف على الذكاء الاصطناعي AESIA إنها أول هيئة تنظيمية للذكاء الاصطناعي من هذا النوع يتم تعيينها في الاتحاد الأوروبي أمثالاً لقانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي الذي يتم اعتماده في مايو ٢٠٢٤.



إيطاليا

في شهر مارس حظرت إيطاليا ChatGPT لفترة وجيزة، مشيرة إلى مخاوف بشأن كيفية جمع بيانات المستخدم ومقدارها بواسطة برنامج الدردشة الآلي.



البرازيل

لدى البرازيل مشروع قانون يهدف إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي، وهو نتاج لثلاث سنوات من المداولات حول مقترحات قوانين متعددة بهذا الشأن. الوثيقة، التي صدرت في أواخر العام الماضي كجزء من تقرير لجنة مجلس الشيوخ المكون من ٩٠٠ صفحة حول الذكاء الاصطناعي، توضح بوضوح حقوق المستخدمين عند التعامل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي. كما تقدم إرشادات لتصنيف الأنواع المختلفة من الذكاء الاصطناعي بناءً على المخاطر التي قد تشكلها على المجتمع.



الصين

نشرت الصين مسودة لائحة تتعلق بالذكاء الاصطناعي التوليدي، وفتحت الباب للمساهمة العامة في صياغة القواعد الجديدة. ما يميز المسودة الصينية عن نظيراتها في الدول الأخرى هو تأكيدها على أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يجب أن يعكس "القيم الأساسية الاشتراكية".



اليابان

وقد تبنت اليابان، نهج "القانون المرن" لتنظيم الذكاء الاصطناعي فلا يوجد لدى البلاد لوائح توجيهية تحكم طرق محددة يمكن أو لا يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي فيها.

For more information on a particular region click zoom icons or use the menu to navigate.



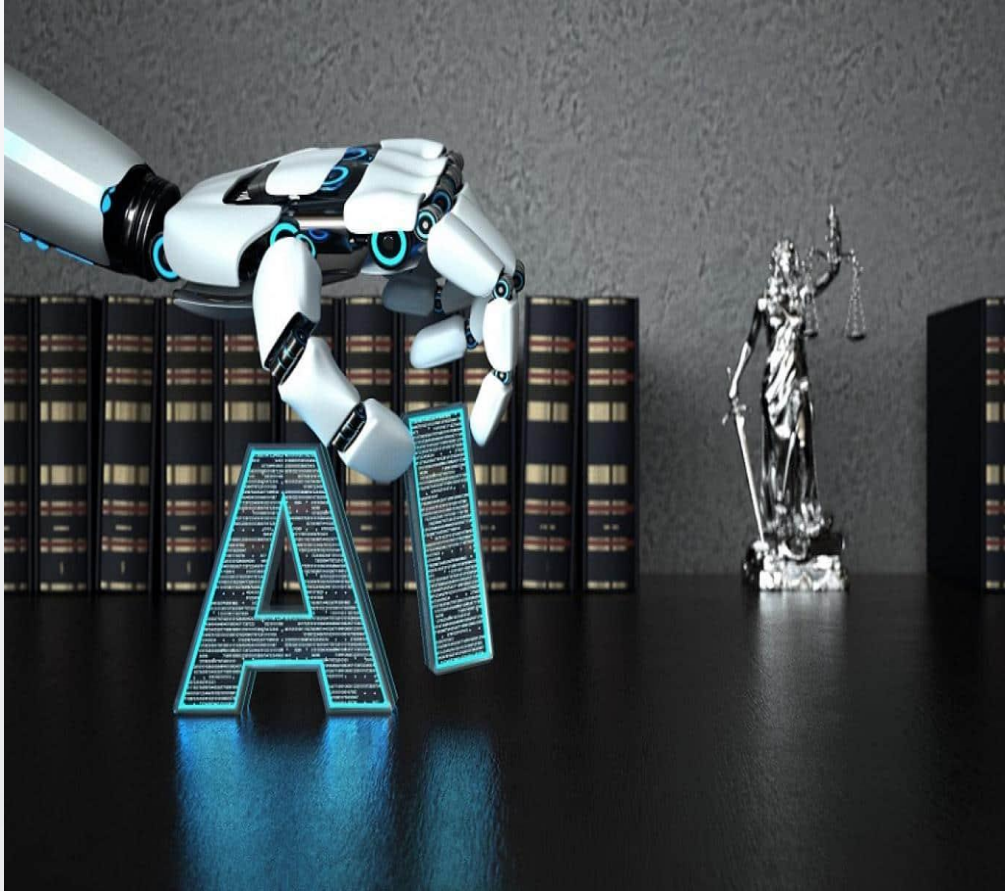
أهم المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي

يمكن القول بأن جميع مبادئ الذكاء الاصطناعي الأخلاقية من مختلف السياسات تشترك في الأهداف ذاتها، إذ يتضح عند التأمل فيها وتلخيصها إجمالاً أن المبدأ الرئيس المفهوم وغير المكتوب للذكاء الاصطناعي هو السيطرة التنظيمية البشرية. ورغم أن الذكاء الاصطناعي يتميز بصفاته الخاصة به إلى حد ما، إلا أن العامل البشري هو الذي يقرر مبادئ كيفية تطوير هذه التقنية، وطريقة استخدامها، ووضع حدودها بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المبادئ المكتوبة للذكاء الاصطناعي تتفق على ثلاث نقاط رئيسية، هي:

- ١- لا بد أن يخدم الذكاء الاصطناعي البشرية ويساعدها ويوفر المنفعة العامة.
- ٢- لا بد أن يكون الذكاء الاصطناعي شفافاً ومفهوماً.
- ٣- لا بد أن يكون الذكاء الاصطناعي آمناً ومستقرًا.

الجدول التالي يوضح المقارنة السابقة للمبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي

مبادئ الذكاء الاصطناعي المقترحة للمملكة	مبادئ الذكاء الاصطناعي المشتركة	جوجل	المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
يجب أن تخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي سيادة القانون	أن يخدم الذكاء الاصطناعي البشرية ويساعدها ويوفر المنفعة العامة	أن تكون الأدوات مفيدة اجتماعيًا	احترام الحقوق الأساسية	النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة والرفاه
يجب على الذكاء الاصطناعي تحسين عملية تطبيق العدل	أن يكون الذكاء الاصطناعي واضحًا ومفهومًا	تجنب التحيز غير العادل أو دعمه	عدم التمييز	القيم والعدالة المتمحورة حول الإنسان
يجب أن يوجه الذكاء الاصطناعي لخدمة الناس	أن يكون الذكاء الاصطناعي آمنًا	أن تكون مصممة ومختبرة من أجل السلامة	الجودة والأمان	الشفافية وقابلية التفسير
يجب أن يكون الذكاء الاصطناعي آمنًا وقويًا		تحمل المسؤولية أمام الناس	الشفافية والحياد والإنصاف	صلابة النظام والأمن والسلامة
		أن تشمل على مبادئ تصميم الخصوصية	استقلالية المستخدم	المحاسبية والمساءلة



الذكاء الاصطناعي والمحاماة





المحامى الذكى

استغلت بعض الدول التقنيات المتقدمة الذكاء الاصطناعي لتطوير الأعمال القانونية، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية التي أطلقت "المحامى الآلى"، الذى يوفر المعلومات القانونية ويتفاعل مع الناس بطريقة مشابهة للبشر. كما تم تقديم بعض الخدمات القانونية التي تتيح الوصول إلى أي معلومة قانونية أو حكم قضائي محدد، وكذلك السوابق القضائية. تقدم هذه الخدمات من قبل شركات خاصة تستخدم تقنيات تتنبأ بالأحكام القضائية المتوقعة، والمعروفة بـ "العدالة التنبؤية" Predictive Justice.



وبما أن الروبوتات قد دخلت المجال القانوني والقضائي، فلا يُعد من الغريب أن نرى روبوتًا يحمل شهادة المحاماة ويحصل على وظيفة في شركة مرموقة في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد قامت شركة المحاماة «بيكر وهوستلر» بتوظيف الروبوت «روس»، الذي طورته شركة IBM، كمحامٍ في قسم قضايا الإفلاس الخاص بها، والذي يضم حوالي ٥٠ موظفًا. تم تصميم المحامي الذكي اصطناعيًا لقراءة وفهم اللغة وتكوين فرضيات عند طرح الأسئلة عليه، من أجل توليد إجابات استنادًا إلى المصادر والمراجع لدعم استنتاجاته. يقوم المحامي «روس» أيضًا بالاطلاع على جميع كتب القانون، ويقدم إجابات مرفقة بالمراجع والتشريعات، كما يستطيع الاستشهاد بقضايا مشابهة. بالإضافة إلى ذلك، يراقب القانون على مدار الساعة ليطلع على القرارات الجديدة والمحدثة. يُعتبر الروبوت «روس» حاليًا من أهم المساعدين القانونيين الأذكياء اصطناعيًا.





الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي



الفرق بين التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني

يختلف التقاضي الذكي عن التقاضي الإلكتروني في أن الأخير يتطلب تدخل البشر لإدخال بيانات الدعوى وتسجيلها وإتمام باقي الإجراءات القضائية، بينما يعتمد الذكاء الاصطناعي على تطوير شبكات صناعية تحاكي عمل الدماغ البشري، مما يمكنه من اتخاذ القرارات دون تدخل بشري. ومع ذلك، لا يعني هذا الاستغناء عن العنصر البشري تمامًا، على الرغم من تحذيرات بعض العلماء من أن الذكاء الاصطناعي قد يشكل خطرًا على البشرية. وقد حذر بعض المخترعين من سيطرة الذكاء الاصطناعي على العالم. على سبيل المثال، وصف المخترع والمستثمر الأمريكي إيلون ماسك تطوير الذكاء الاصطناعي بأنه استحضار للشيطان، مؤكدًا أنه قد يصبح أكثر ذكاءً من البشر، مما قد يؤدي إلى ظهور ديكتاتور خالد لا يفنى. ربما استلهم المخترعون والباحثون التقنيون هذا السيناريو من الأفلام مثل فيلم The Matrix الشهير الذي صدر عام ١٩٩٩.

أوجه الاختلاف بين نظام التقاضي الإلكتروني والذكاء الاصطناعي		
أوجه المقارنة	التقاضي الإلكتروني	الذكاء الاصطناعي
(١) من حيث الحاجة إلى التدخل البشري	لابد من وجود تدخل بشري لإدخال البيانات في النظام المخصص للتقاضي الإلكتروني.	عبارة عن برمجة للبيانات واستخدام خوارزميات معينة تؤدي إلى التعلم الآلي فلا يحتاج إلى التدخل البشري بصورة مستمرة على خلاف التقاضي الإلكتروني.

(٢) من حيث مدى الاستغناء عن العنصر البشري	لا يمكن أن يحل محل القاضي البشري.	قد يحل محل القاضي البشري في بعض المجالات، وقد يكون معاوناً له في مجالات أخرى.
---	--------------------------------------	--

(٣) من حيث نسبة	في التقاضي الإلكتروني قد	في الذكاء الاصطناعي تقل الأخطاء حيث إن هذه
الأخطاء	تقع بعض الأخطاء كإدخال	التقنية تمتاز بالدقة اللمحدودة.
النظامين	معلومات خاطئة أو بيانات	
	مغايرة في النظام	
	الإلكتروني.	

(٤) من حيث التنبؤ	لا يمكن لنظام التقاضي	للذكاء الاصطناعي القدرة على اتخاذ القرارات نيابة
بالأحكام والقرارات	الإلكتروني التنبؤ بالأحكام	عن القاضي ويُطلق عليه بـ "العدالة التنبؤية".
	التي سيصدرها القاضي ولا	
	اتخاذ القرارات نيابةً عنه.	

(٥) من حيث التقديم الفوري للخدمات القضائية	يقتصر الذكاء الاصطناعي على استقبال البيانات والمعلومات التي يتم إدخالها من قبل العنصر البشري	يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم المشورة القانونية للمتقاضين وتلخيص مستندات الدعاوى وفحصها للقضاة ومعرفة نواقص المستندات المرتبطة بها وتوفير السوابق القضائية والمعلومات القانونية (المرتبطة) التي يحتاجها القاضي عند الفصل في الدعوى.
--	--	--

لا نعني باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية والتحكيمية أن تحل الآلة "الروبوت" محل العنصر البشري القاضي أو المحكم) في مباشرة الإجراءات واتخاذ القرارات وإصدار الأحكام؛ وإنما نعني أن تحل الوسائل التكنولوجية الحديثة بما تشتمل عليه من برامج تعتمد على الذكاء الاصطناعي، محل المستندات الورقية والوسائل التقليدية في الإجراءات، بحيث تباشر إجراءات التقاضي بالوسائل الإلكترونية، وبما يسهم في حلول الإجراءات الإلكترونية محل الإجراءات التقليدية، سيما فيما يتعلق برفع الدعوى وإعلانها وإجراءات نظرها والفصل فيها ، وحضور الخصوم إلكترونياً، إلى غير ذلك.

بالنظر إلى مفهوم التقاضي الإلكتروني، والذي يعني استخدام وسائل تقنية الاتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بُعد، وفي ضوء مفهوم الذكاء الاصطناعي، يمكن القول إن التقاضي الإلكتروني هو أحد المجالات التي استفادت بشكل كبير من الذكاء الاصطناعي. فقد تم برمجة بعض إجراءاته في شكل نظام أو برنامج حاسوبي يمكن من خلاله تنفيذ العديد من الإجراءات التي تسهل وتسريع الإجراءات القضائية، مما يساعد في القضاء على مشكلة بطء إجراءات التقاضي، خاصة إذا تم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في التقاضي الإلكتروني. ومجالات الذكاء الاصطناعي ليست محدودة، إذ لم يحدد باحثو الذكاء الاصطناعي مجال عملهم أو يحصروه على مجال بعينه.

مميزات الذكاء الاصطناعي في القضاء

١. مساحة اقل للغلط، اتخاذ قرارات صحيحة.
٢. تطبيقه في المواقف الخطرة.
- ٣- عمله بشكل مستمر ودائم.
- ٤- تقليل الوقت المطلوب لإنهاء المنازعات المعروضة علي قضاء الدولة (لوجستيات التقاضي).
- ٥- تبادل ملفات القضايا بشفافية ومرونة.
- ٦- تقليل أخطاء العنصر البشري.
- ٧- فعالية مرفق القضاء للفصل في المنازعات المحالة إليه من أفراد المجتمع بشفافية وسرعة.

- ٨- العمل الدائم بشكل مستمر دون الشعور بكلل أو ملل، والقدرة الفائقة على الإنتاج.
- ٩- التخلص من الأعمال المتكررة والاعتيادية التي تتطلب نفس آلية العمل كل مرة.
- ١٠ - يوفر العديد من التطبيقات التي لها أهمية في الحياة اليومية للإنسان مثل الهاتف الذكي وأنظمة ذكية متنوعة كنظام تحديد المواقع وأنظمة المحاكاة الإلكترونية.
- ١١ - عدم تحكم العاطفة في أنظمة الذكاء الاصطناعي عكس الإنسان لأنه لا يتأثر بأية عواطف قد تعيق سير العمل، فهي تعمل وفق طريقة تفكير منطقية يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة خلال وقت زمني قصير.

عيوب القضاء والذكاء الاصطناعي

- ١ - احتمالية وجود تحيزات في مجال القضاء متعلقة بالبيانات التي يعتمد عليه في عمله مثال عندما يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل بيانات سابقة لأحكام المحاكم قد يعتمد على عدد قليل من القضايا تسببت في طرح العديد من التحيزات فهذا يؤدي الي تكرار تلك التحيزات وتعزيزها بدلاً من تلغها وتصحيحها.
- ٢- أن الذكاء الاصطناعي معرض أن يصاب بخلل تقني وأخطاء تقنية في تزوير البيانات أو استنتاجات غير صحيحة مما يؤدي الي قرارات وأحكام قضائية غير عادلة
- ٣- أن استخدام الذكاء الاصطناعي قد يؤثر علي الثقة وقبول الناس للأنظمة القضائية لانهم قد ينظرون الي قرارات الذكاء الاصطناعي بشكل مشكوك فيه وقد يشعرون بعدم الراحة في الاعتماد علي برمجيات الكمبيوتر لاتخاذ قرارات أو أحكام قانونية حساسة وهو عرضة لأي خلل قد يصيب برمجيات الكمبيوتر.
- ٤- بصفة عامة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء قد يؤدي الي مخاطر كبيرة لذلك يتطلب دراسة واهتمام دقيق وواسع ويجب علي المجتمع القضائي ان يكون حذر في تطبيق هذه التقنية.

- ٥- قد يؤثر الذكاء الاصطناعي علي الخصوصية حيث انه يستخدم المعلومات الشخصية للأفراد ويعمل علي بلورتها وفقاً للخوارزميات المستخدمة في صناعة هذا النظام الذي يتخذ بعض القرارات التنبؤية التي قد تؤثر سلباً على هؤلاء الأفراد.
- ٦- أن نظام الذكاء الاصطناعي وخاصة تقنيات التعلم الآلي قد تؤثر سلباً علي حقوق الإنسان اذ لم يتم استخدامه استخداماً صحيحاً ومتلائماً، حيث ان هذه التكنولوجيا لها آثار سلبية بل وكارثية اذا ما طبقت دون مراعاة الاعتبار الكافي لتأثيرها علي حقوق الإنسان وأخلاقياتهم.
- ٧- التكلفة العالية لاستخدام وتحديث أنظمة الذكاء الاصطناعي وصيانتها.
- ٨- عدم إدراك أنظمة الذكاء الاصطناعي بالأخلاقيات والقيم البشرية.
- ٩- عدم قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي علي التغيير والتطوير في نظام عملها.
- ١٠- عدم استجابة الذكاء الاصطناعي للظروف والتغيرات التي قد تحدث في بيئة العمل وعدم قدرتها علي الإبداع والابتكار مثل قدرة البشر.
- ١١- أن استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي يؤدي الي البطالة لاستغنائهم عن العديد من العمال والموظفين والاعتماد عليها بدلاً من الإنسان.

معوقات التقاضي والذكاء الاصطناعي

- ١ - عدم وجود تشريعات متكاملة موضوعية وإجرائية، تنظم دور هذه الوسائط في الإجراءات، ولكن توجد تعديلات جزئية في العملية الإجرائية على نحو ما تم من تعديلات على قانون المحاكم الاقتصادية المصري.
- ٢ - صعوبة تحديد قواعد الطعن في إلكترونية الأحكام القضائية وكذلك تنفيذها.
- ٣ - التمسك بالشكلية الإجرائية المعتادة في إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني، والتي أضحت جزء لا يتجزأ من طبيعة الإجراءات القضائية.
- ٤ - عدم توفر متطلبات ووسائل التقاضي الإلكتروني لدى العديد من الدول، سواء في ذلك المتطلبات التقنية أو البشرية أو غيرها.

صور التقاضي والذكاء الاصطناعي

الدور المساعد للذكاء الاصطناعي في
مجال القضاء

الدور الأصيل للذكاء الاصطناعي في
المجال القضائي

استخدامات الذكاء الاصطناعي في التحقيقات الجنائية

- ١- تصنيف المجرمين تُستخدم برمجيات الذكاء الاصطناعي في تصنيف المجرمين، وتسهيل القبض عليهم.
- ٢- التنبؤ بالجرائم تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في محاولة التنبؤ والكشف عن الجرائم المستقبلية.
- ٣- إجراءات التفتيش للحصول على الأدلة تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التفتيش في سبيل الحصول على الأدلة الجنائية.
- ٤- إعادة بناء مسرح الجريمة.
- ٥- الكشف عن عدد من الجرائم.
- ٦- إثبات وجود المتهم في مسرح الجريمة أو مكان آخر غير موقع ارتكاب الجريمة من خلال تقنيات التعرف على الوجه.
- ٧- القيام بمهام تقييم المساجين في المؤسسات العقابية ودراسة حالتهم من خلال التقارير التي يتم إدخالها للأنظمة التي تقوم بتحليلها والوصول إلى نتيجة تتمتع بالحيادية والشفافية فيما يتعلق بالإفراج الشرطي عن المتهم أو إكمال العقوبة المقررة.

- ٨- أتمتة القوانين والقضايا والقرارات والأحكام القضائية حيث تقوم هذه التقنية على الجمع بين الظروف المتشابهة في القضايا المتماثلة والخروج بنتائج تمكن القاضي من إجراء التحليل الدقيق لظروف الواقعة المعروضة وأدلتها وصولاً إلى إصدار حكم عادل فيها.
- ٩- تلخيص ملفات الدعاوى القضائية تتطلب العديد من الملفات قيام القاضي بقراءتها قبل إصدار أي حكم قضائي بشأنها كالدعاوى التي تتطلب اتخاذ إجراء تحفظي، أو وقتي والدعاوى التي تتطلب قبل إصدار حكم نهائي بشأنها إصدار أحكام تمهيدية كندب حكمين في دعاوى الطلاق.
- ١٠- تحليل ردود أفعال الوجه ولغة الجسد والإشارة عبر الذكاء الاصطناعي لكل من المتهم والشهود في القضية قبل إجابتهم على أسئلة ما، والاستفادة من البيانات الناتجة عن هذا التحليل لتحقيق العدالة على نحو أفضل.
- ١١- التقاضي عن بعد واعتماد المحاكمات الإلكترونية والتي ظهرت بشكل أوضح في ظل انتشار جائحة كورونا.

الآثار المباشرة المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي واستقلالية القضاء

الذكاء الاصطناعي والدق في الحصول
على محاكمة عادلة

التجارب العالمية للتقاضي بالذكاء الاصطناعي



النموذج الأمريكي

أصبح الاكتشاف الإلكتروني مقبولا كإحدى طرق تقديم الأدلة في الولايات المتحدة، ويخضع لقواعد الإجراءات المدنية. يتضمن هذا المصطلح جمع البيانات الإلكترونية وتقديمها وتحديد بناءً على طلب أحد الأطراف خلال مرحلة تقديم الأدلة. دعمت المحاكم الأمريكية هذه الطريقة بشكل صريح، كما في قضية "Group MSL and Groupe Publicis v Moore Silva Da" حيث اعتبر القاضي أندرو بيك أن الاكتشاف الإلكتروني وسيلة مقبولة للبحث عن الأدلة الرقمية. وفي قضية "Rio Tinto PLC v Vale SA et al"، أقر القاضي بيك بروتوكول استعراض الأدلة بمساعدة التقنية المتفق عليه بين الأطراف، مسهلاً بذلك الإجراءات القضائية. ورغم ذلك، في قضية "Hyles v City of New York et al"، أشار القاضي إلى أن دعم المحكمة لبروتوكول التقنية لا يعني بالضرورة التفويض الكامل لاستخدامه.



مثال آخر هو استخدام برنامج COMPAS لتقييم احتمالية عودة الجناة إلى الإجرام بعد الإفراج عنهم، والذي أُعيد تسميته إلى Equivalent في يناير ٢٠١٧ بعد نتائج مثيرة للجدل. قام البرنامج بتقييم أكثر من مليون مجرم بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٤، بفحص ١٣٧ سمة للتنبؤ بعودة الجريمة. إلا أن دراسة استقصائية بقيادة جوليا أنجوين على ٧٠٠ مجرم في مقاطعة بروارد بولاية فلوريدا وجدت أن تنبؤات البرنامج كانت غير موثوقة ومتحيزة عنصريًا، حيث أثرت الأخطاء بشكل غير مقبول على المدعى عليهم من ذوي البشرة السوداء.



المملكة المتحدة

تستخدم شرطة دارم Durham برنامجًا هامًا في أداة تقييم المخاطر يسمى HART، وهو برنامج حاسوبي يشابه برنامج COMPAS المشار إليه سابقًا. يقوم البرنامج بتقييم الموقوفين استنادًا إلى ثلاثين عاملًا، مما يؤثر في القرارات المتعلقة بإيقاف المحكوم عليهم قبل فترة المحاكمة. في فرنسا، عرضت عدة شركات ناشئة برامج مماثلة على الحكومة الفرنسية، مدعية أن استخدامها سيسهل إجراءات المحكمة. وقد قام البروفيسور ريتشارد بيرك، أستاذ علم الإحصاء والجريمة بجامعة بنسلفانيا، بتقييم تسع عشرة أداة خطر مستخدمة في المرافق الإصلاحية، ووجد أنها ليست بديلًا أفضل فيما يتعلق بصلاحية التنبؤ.

أستونيا

تُستخدم الوساطة المدعومة بالذكاء الاصطناعي في محاكم الدعاوى الصغيرة أو القضايا ذات الأهمية القليلة. يمكن للأطراف الاستئناف أمام القاضي للفصل في القضايا دون النظر إلى نتيجة نموذج الذكاء الاصطناعي. ورغم أن الأطراف المتضررة قد تختار الاستمرار في متابعة مطالباتهم، إلا أن الأحكام التي تصدرها الوساطة المدعومة بالذكاء الاصطناعي قابلة للتنفيذ تمامًا كأحكام الوسيط البشري.

في مقاطعة تشجيانغ بالصين، يُستخدم الذكاء الاصطناعي في البت بآلاف القضايا المتعلقة بالسرقات والقيادة الخطرة، وتُراجع هذه القضايا لاحقًا من قبل القضاة. تمثل هذه القضايا أكثر من ٧٠% من الدعاوى القضائية البسيطة التي تتعلق بمبالغ مالية صغيرة. بفضل التكرار الكبير لهذه المخالفات، يمكن تدريب نماذج التعلم الآلي على التعامل مع هذا النوع من القضايا بكفاءة وسرعة.

وقد أعلنت جمهورية الصين الشعبية أن ملايين القضايا القانونية تُحل الآن عبر "محاكم الإنترنت" التي لا تتطلب الحضور الفعلي للمواطنين. تضم هذه المحاكم الذكية قضاة غير بشريين مدعومين بالذكاء الاصطناعي، وتسمح للأطراف بتسجيل قضاياهم عبر الإنترنت وحلها من خلال جلسات استماع رقمية. تشمل هذه المحاكم مجموعة متنوعة من النزاعات، مثل الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية والنزاعات المالية وقضايا الملكية ومسؤولية المنتج الناتجة عن المشتريات عبر الإنترنت وبعض النزاعات الإدارية. في بكين، يبلغ متوسط مدة القضية ٤٠ يومًا، ومتوسط جلسة الاستماع ٣٧ دقيقة. يمثل الأشخاص الطبيعيون حوالي ٨٠% من المتقاضين أمام محاكم الإنترنت، بينما تمثل الكيانات الاعتبارية ٢٠%. وقد تم قبول ٩٨% من الأحكام دون استئناف.

أطلق في العاصمة الصينية أول روبوت ذكاء اصطناعي للخدمات القانونية في محكمة بكين، يسمى "زايفو"، بطول ١.٤٦ مترًا، يقدم المشورة والتوجيه القانوني بصوت طفل لتهدئة المتقاضين. يشرح الروبوت المصطلحات القانونية المعقدة ويساعد الجمهور في فهم التعريفات القانونية، ويمكنه الإجابة عن أكثر من ٤٠,٠٠٠ سؤال قانوني وتحريك رأسه ويديه لتوجيه الناس إلى خدمات التقاضي.

يملك نظام الذكاء الاصطناعي في المحاكم الصينية مكونات رئيسية مثل رقمنة المعلومات، ونظام خدمة التقاضي المتكامل، ومنصة تسوية المنازعات عبر الإنترنت، والتنبؤ بنتائج الأحكام القضائية. يتضمن النظام تحويل المعلومات غير الإلكترونية إلى بيانات إلكترونية، وإنشاء قاعدة بيانات للتنبؤ بالحكم القضائي.

يعمل تطبيق "إنتيليجنت ترايل ١.٠" على تقليل عبء العمل على القضاة من خلال التدقيق في المواد وإعداد نسخ إلكترونية عن الملفات القضائية. يُركز هذا التطبيق على مساعدة القضاة والوكلاء والمحامين بدلاً من استبدالهم. يدعم رئيس محكمة الشعب العليا، تشو كيانج، تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، مؤكدًا أن هذه التقنيات تزود القضاة بموارد مذهلة لكنها لا تستطيع استبدال "خبرة" القضاة.

كندا

تعد محكمة القرار المدني في مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا من التجارب الناجحة للنظام القضائي الذي يعتمد على نماذج الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات استشارية. وتتولى هذه المحكمة تسوية النزاعات المتعلقة بالإسكان المدعوم والعقار المشترك. وقد وُسع اختصاصها في أبريل ٢٠١٩ وذلك لنجاحها في تسوية النزاعات، إذ أصبحت تتولى المحكمة الآن تسوية النزاعات المتعلقة بالإصابات الشخصية الناتجة عن حوادث السير. وقد بدأت المحكمة في تقديم مساعدات إلكترونية مجانية للمعلومات القانونية يُطلق عليها مستكشف الحل، وذلك للمساهمة في جعل التسويات سريعة وعادلة. وتساعد هذه الأداة التي تتميز بالخبرة على الإجابة عن الأسئلة الشائعة التي عادة ما يطرحها أطراف القضية، مما يساعد على الاستعداد لإجراءات المحكمة. ويُحدث خبراء مختصون هذا النظام بانتظام لتمكين المستخدمين من الحصول على المعلومات اللازمة بلا تكلفة تذكر. ويُحدث النظام أيضا بناء على التعليقات الواردة من المستخدمين، بالإضافة إلى البيانات التحليلية المرتبطة بالأداة.





شكرًا جزيلاً